



سياسة المنح وتقديم المساعدات

الإصدار الأول : 9 / 2020 م





فقد أقر مجلس الإدارة بتاريخ 2020/9/15م سياسة المنح وتقديم المساعدات

وتعتمد مؤسسة محمد العلي الصانع في بناء برامجها على منهجيتين وهي كالتالي:

1. منهجية الاستثمار الاجتماعي:

منهج متبع لتقييم النتائج والأثر الاجتماعي الذي يخلفه المشروع مما يعطي قيمة مالية واضحة تمكن من التخطيط الاستراتيجي السليم وإظهار القيمة الاجتماعية للمشروع بكل شفافية. حيث توفر منهجيات وأدوات الاستثمار الاجتماعي المبني على الأثر ممكنات فعالة لإيجاد حلول مؤثرة ومستدامة للقضايا المجتمعية والتحديات الأكثر إلحاحاً في مناطق المملكة. الاستثمار الاجتماعي هو تقديم رأس المال واستخدامه بهدف توليد عوائد اجتماعية أو صحية أو تعليمية أو بيئية إيجابية وقابلة للقياس إلى جانب العوائد المالية. وذلك من خلال الاستثمار في منظومات ذات أثر مجتمعي مرتفع كالزراعة المستدامة، والتمويل الأصغر، والتأمينات الصحية، والإسكان التنموي، وتقنيات التعليم، وغيرها.

2. المنح:

تضع المؤسسة الضوابط والمعايير المنظمة التي تضمن وصول المنح المالي لمستحقيه من أسر الضمان الاجتماعي التابعين لجمعيات رسمية معتمدة، والضوابط كما يلي:

- صرف المساعدات الاجتماعية المنصوص عليها ضمن الخطة التي تعدها الإدارة وفي حدود الاعتمادات المالية المخصصة لذلك وفي حالة عدم كفاية الاعتمادات المالية المخصصة تكون أولوية الصرف طبقاً لحاجة المتقدم بطلب المساعدة.
- يجب على طالب المساعدة أن يتقدم بطلب المساعدة إلى الإدارة وأن يستوفي ما تطلبه من مستندات وأوراق ثبوتية في ضوء دراسة الحالة واستيفاء الإجراءات لاتخاذ اللازم بشأنها.

يشترط لاستحقاق صرف المساعدة الاجتماعية للفئات المستفيدة ما يلي:

- أن يثبت في دراسة الحالة أن مجموع الدخل الشهري أقل من القدر اللازم لتوفير ضروريات الحياة.
- أن تثبت الحالة الموجبة لصرف المساعدة الاجتماعية بموجب مستندات رسمية معتمدة من الجهات الحكومية المختصة بالإضافة إلى دراسة الحالة التي تثبت عدم وجود موارد خاصة تكفي للإعالة فيما عدا حالة العجز الكلي الظاهر للعيان فيكتفي بتقرير الباحث.
- تصرف المساعدات الاجتماعية للمستحق، وتجوز الانابة في استلام المساعدة وذلك بموجب توكيل معتمد.
- التعاون مع الجمعيات الخيرية والجهات الوسيطة في الحصول على الحالات المستحقة للمساعدة.



بيان السياسة:

تتولى الإدارة التنفيذية بالمؤسسة الإشراف على المهام والمسؤوليات وفق ما يقر به مجلس الأمناء بتلك المتعلقة ببرامج المنح وبرامج الاستثمار الاجتماعي وفق الإيرادات الخيرية المتاحة. ويقوم مسؤول الأنشطة والبرامج الخيرية بالآتي:

- تطوير التوجهات الاستراتيجية لبرامج المنح والتمكين واعتمادها من قبل مجلس الأمناء.
- تطبيق التوجهات الاستراتيجية بالتنسيق مع الإدارات والشركاء.
- تصميم وتطوير البرامج والمبادرات التي تبرز دور المؤسسة الخيرية في مجالات المنح والاستثمار الاجتماعي لخدمة المجتمعات التنموية.
- إعداد التقرير السنوي وقياس الأثر للبرامج والمشاريع ومصادقتها من قبل الإدارة التنفيذية.
- تطوير أدوات ومعايير المنح واعتمادها من قبل الإدارة التنفيذية.

موارد المؤسسة، وكيفية التصرف فيها:

يتم تأمين الموارد المالية المخصصة للمؤسسة الخيرية من أوقاف مجد العلي الصانع سنويا وفق ميزانية سنوية تقديرية للمؤسسة الخيرية توضح أوجه الصرف، ويتم اعتماد الصرف وفق جدول الصلاحيات المالية المعتمدة وطبقا لما يلي:

- ضوابط العمل بالصلاحيات المالية المعنية ببرامج المنح وبرامج الاستثمار الاجتماعي وفق ما يقره مجلس الإدارة.
- التأكد من عدم صرف أي مبالغ خارج مجالات المؤسسة الخيرية.
- أن تتوافق المبالغ المصروفة مع التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة.
- التأكد من نشر ومشاركة التوجهات الاستراتيجية مع جميع أصحاب المصلحة داخل وخارج المؤسسة.
- في حال تجاوزت التكاليف مليون ريال للمشروع الواحد، ففي هذه الحالة لا بد من موافقة مجلس أمناء المؤسسة الخيرية.

جدول الصلاحيات المالية:

مجلس الأمناء	المدير التنفيذي	مدير البرنامج	
اعتماد	مصادقة	إعداد	أكثر من مليون ريال سعودي
	مصادقة واعتماد	إعداد	إلى مليون ريال سعودي

